تصنيف المؤسسات المالية وفقا للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

The Rating of Financial Institutions based on Shariah quality by The Islamic International Rating Agency (IIRA)

د.حمو محمد

مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف – الجزائر

m.hammou@univhb-chlef.dz

Abstract:

The idea of Islamic rating agencies reflects the interest of those who work within the Islamic banking field. These agencies rate Islamic institutions and products because their rating shows the leaderships and sponsoring institutions' awareness of the evolution of the Islamic Finance Industry, the advanced stage that it has reached and to what extent it needs rationalization, quality and mastery, Shariah compliance within the legal and theoretical principles, the practices and practical applications. Shariah based rating is an operation that aims at providing information and independent assessment of Islamic financial institutions' discipline and commitment, in view of the importance of being reassured about the integrity of the financial industry and providing enough protection for the customers' financial and non-financial assets and rights.

مقدمة:

لقد عزز النمو المتسارع للصناعة المالية الإسلامية الحاجة إلى تصنيف الجودة الشرعية في ظل الطلب الكبير على تلك الصناعة، ووسط هذا الإقبال الكبير برزت تحديات لا تزال تواجه هذه الصناعة الواعدة، لعل من أبرزها عدم معرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بالتعاملات المصرفية، حيث نتج عن هذا النقص في الخبرات في هذا المجال أن برزت شكوك حول جودة المنتجات الشرعية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها، ما أوجب وجود هيئة للتصنيف الشرعي لتعزيز الشفافية وإعطاء المؤسسات قوة من ناحية ومنح السوق والمستثمرين مزيداً من الثقة بالسوق المالية من خلال منح منتجات هذه المؤسسات تصنيف الجودة الشرعية توفق معايير محددة من طرف وكالات التصنيف الإسلامية.

وتعد الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف والتي تهدف إلى خدمة القطاع المالي والمصرفي الإسلامي وتعزيز مكانة المنتجات المالية الإسلامية، من أهم الوكالات الموكل إليها مهمة تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تقدم هذه الوكالة تصنيف شرعي، للتأكد من مدى موافقة المصرف الإسلامي أو منتجاته للمتطلبات الشرعية والتزامه بتوجيهات هيئته الشرعية.

ستتم معالجة هذا الموضوع وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: التصنيف الشرعي ومبررات الحاجة إليه؛

المحور الثاني: الجودة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وعناصرها؛

المحور الثالث: تصنيف الجودة الشرعية في المصارف الإسلامية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.

المحور الأول: التصنيف الشرعي ومبررات الحاجة إليه

من المحطات البارزة في مسيرة العمل المصرفي الإسلامي ظهور مؤسسات معنية بتصنيف المنتجات المالية الإسلامية، بحيث يسمح تصنيف هذه المنتجات بإضفاء صفة الشرعية.

أولا - مفهوم التصنيف الشرعي

- التصنيف الشرعي هو عملية غرضها توفير المعلومات والتقويم المستقل للانضباط الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية أو تلك التي تقدم خدمات مصرفية أو مالية إسلامية أو للمنتجات المالية الإسلامية التي تتداول في الأسواق كالصكوك ونحوها.[(1)]

- التصنيف الشرعي عملية تستهدف المؤسسات والمنتجات لدعم الانضباط الشرعي فيهما على مستوى إصدار الفتوى ومستوى التطبيق العملي، من خلال وضع درجات لمستوى هذا الانضباط من شأنها أن تعكس الواقع الذي تعيشه المؤسسات وتعطي مؤشراً واضحاً للمتعاملين عن ذلك.[2]

التصنيف الشرعي هو عملية تهدف إلى الإلمام بمجموعة من الحقائق والمعارف المتعلقة بالمنتجات والمؤسسات من خلال انضباطها الشرعي وتطبيقها السليم في التعاملات من خلال وضع درجات لمستوى الانضباط الشرعي.

كما أن الهدف من التصنيف هو إعطاء المؤسسة أو المنتج مستواه الصحيح من الجودة النوعية لكي يعتمد المستثمرون والمملون على ذلك التصنيف في تحقيق المستوى النوعي من ناحية الالتزام بالأحكام الشرعية ذات العلاقة بالخدمات الإسلامية والمستوى النوعي من الملاءة والائتمان طبقاً للمقاييس المعتمدة في تحديد المخاطر[3].

ثانيا- دوافع التصنيف الشرعي ومبررات الحاجة إليه:

- مضى على ظهور المصرفية الإسلامية ما يقارب نصف القرن وهي اليوم تعيش تطورا كبيرا، إذ تحقق معدلات نمو عالية، ويتزايد عدد المؤسسات المالية الإسلامية وتلك التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية يوما بعد يوم، وقد واكب ذلك كله تنوع وتعدد في المنتجات المالية الإسلامية وأصبحت أكثر تعقيداً وتتضمن تفاصيل كثيرة ومبتكرات يصعب الإحاطة بجميع تفاصيلها من قبل المتعاملين مع هذه المؤسسات المالية[4].

- وممّا لا شك فيه أن الجانب الشرعي هو الأهم في تحقيق الهوية الإسلامية للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية، مع عدم إغفال الجانب الائتماني الذي هو محل اتفاق في الصناعة المالية عموما، ذلك لأن التفضيل الذي يبديه العملاء للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية على المنتجات التقليدية إنما هو راجع إلى جانب المشروعية وإلى حرصهم على تجنب الكسب الحرام، فلابد أن يكون هذا العنصر قابلاً للقياس، ولابد من وجود طريقة للحكم على تلك المؤسسات والمنتجات بناءا على مشروعيتها إذ لا يتصور أن تكون جميعها عند نفس المستوى.

- إن الفجوة القائمة بين النظرية المصرفية الإسلامية وبين واقع التطبيقات على المنتجات المالية الإسلامية تمثل أهم دوافع التصنيف الشرعي والحاجة إليه بغرض تحفيز المؤسسات للتناغم مع النظرية المصرفية الإسلامية[5]؛

فالنظرية المصرفية الإسلامية قامت النظرية بالتأكيد على المشاركة والمضاربة على أساس أنهما تمثلان جوهر العمل المصرفي الإسلامي في جانبي استقطاب الأموال وتوظيفها وهما مصدر تميز العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي ، لأنهما أبرز الصيغ الشرعية تمثيلاً لقاعدتي الخراج بالضمان أو الغنم بالغرم، في حين أن الواقع يشير إلى ابتعاد التطبيقات على المنتجات المالية الإسلامية عن جوهر المشاركة والمضاربة وأثارهما التمويلية إلى صيغ شرعية أخرى لا تعكس بشكل واضح الآثار الإيجابية للعمل المصرفي الإسلامي على النظام المصرفي والاقتصادي كما هو الحال عن المشاركة والمضاربة.

- اقتراب المنتجات المالية الإسلامية من المنتجات التقليدية شكلاً ومضموناً كما في حالة الوكالة المقيدة بالشراء والبيع على النفس مع التزام الوكيل بعائد محدد للتمويل، وكذلك التورق والمرابحة، وبطاقات الائتمان الإسلامية .

- تفريع قاعدتي الغنم بالغرم والخراج بالضمان من مضمونهما بفعل بعض الاختيارات الفقهية التي أسهمت في تقليل المسؤولية عن الملكية وتحويل الحيازة الشرعية إلى ناحية شكلية وصورية لا تعكس أي مسؤولية للمالك عن ملكه مثل ضمان الصانع (المقاول) للبنك

في مواجهة المستصنع عميل البنك فيما يتعلق بمعدل عقد الإستصناع والبراءة من ضمان الاستحقاق والتعرض، وبيع المسلم فيه قبل قبضه.

- غياب أو ضعف آليات الرقابة والمراجعة الشرعية على مستوى الهيئات الشرعية أو الإدارات التنفيذية للمؤسسات للتأكد من سلامة التطبيق، والاكتفاء بالحصول على الفتوى كأساس للحكم بشرعية المنتج .

ثالثا- دواعي إنشاء وكالات للتصنيف الشرعي:

لقد أدى الاهتمام المتزايد للمتعاملين بالمعاملات والمنتجات المالية الإسلامية دافعا لضرورة وجود وكالات تصنيف إسلامية تقوم بتصنيف هذه المنتجات بهدف منح ثقة المتعاملين للتعامل بهذه المنتجات.

تعتبر وكالات التصنيف الإسلامية شركة أو هيئة تصدر تصنيفا شرعيا يعنى بمدى مطابقة عمل وأعمال أو خدمات العميل للراجح من أحكام الشرع بطلب من العميل، شركة كانت أو هيئة أو فردا، أو بقصد بيان إجراء ذمته أمام عملائه من الوقوع في المعاملات المحرمة أو المشبوهة شرعاً أو لبيان الحكم الشرعي لفئة من الناس المحتاجين لذلك[6].

إن الاطمئنان على سلامة المصرفية الإسلامية عموماً وتوفير القدر اللازم من الحماية للموجودات والحقوق المالية للعملاء ودفع الالتزام بمقررات المؤتمرات العالمية لتنظيم العمل المصرفي التقليدي والإسلامي من المتطلبات الرئيسية على المستويين المحلي والدولي، حيث تتجاوز البنوك بعلاقاتها الحدود السياسية والجغرافية للدول، فوجود نظام فاعل لتعزيز الضوابط والمعايير الخاصة بالشفافية والإفصاح في المصرفية الإسلامية يبقى محل اهتمام البنوك بالدرجة الأولى ولكن ما يعرقل بعض هذه الجهود أن ما تقوم به الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني يعمل أحياناً دور البنوك الإسلامية في تقديم المعلومات الصحيحة للعملاء.

كما أن الصناعة المالية الإسلامية تفادت منذ فترة أن تصطدم مع وكالات التصنيف الائتماني العالمية و يرجع ذلك إلى ما يلي[7]:

- ليس من مهام وكالات التصنيف الائتماني العالمية إجراء تصنيفات للصناعة المالية العالمية؛

- إن تفهم معظم الوكالات العالمية للصناعة الإسلامية عموماً ولطبيعة العمل المصرفي الإسلامي خصوصاً لا يزال في بداياته بالنظر إلى حداثة التجربة المصرفية الإسلامية؛

- إن الخبراء الماليين الإسلاميين وجدوا أنفسهم في مواجهة مع الكيفية التي يتم بها التصنيف غير الملم بالتكافل الإسلامي والصكوك الإسلامية، والتمويل الإسلامي القائم على المشاركة في تحمل الأخطار وهو البديل عن التمويل التقليدي بفائدة؛

- تجمع وكالات التصنيف الائتماني التقليدية على أنها لا تأخذ في الاعتبار عند التصنيف الائتماني للصكوك مبدأ شرعية الصك من عدمه، لأن الحكم على شرعية الصك من عدمه هو عمل الهيئات الشرعية، والحقيقة أن هذا خلل غير مقبول في مبدأ التصنيف نظراً لكون المخاطر الشرعية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عن تصنيف قرارات المجامع الفقهية ومؤسسات الاجتهاد الجماعية، أو بنيت على رأي قوي فيه خلاف بين العلماء سيؤدي إلى عدم الاكتتاب بها أو شرائها من قبل المستثمرين نظراً للشكوك التي تحيط بشرعيتها، مما ينتج عنه تراجع سيولة هذه الصكوك (أي انخفاض القدرة على تداولها).

وترجع الأسباب الدافعة إلى إنشاء وكالات إسلامية للتصنيف الشرعي للصكوك والمؤسسات المالية كبديل عن وكالات التصنيف الائتماني التقليدية إلى ما يلي[8]:

- معاملة مؤسسات التصنيف الائتماني الصكوك على أنها أدوات دين وعدم مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها الصكوك عن سندات الدين التقليدية، حيث أنها تمثل حصص ملكية في الأصول المكونة للصك بخلاف السندات التي لا تمثل أي حقوق ملكية.

- عدم وجود الخبرات الشرعية المؤهلة داخل مؤسسات التصنيف الائتماني التقليدية لإيضاح هذا الجانب وبالتالي فإن هذه المؤسسات تنأى بنفسها عن الخوض في هذا المجال.

- عدم وجود معايير شرعية واضحة وموحدة للصكوك يمكن لمؤسسات التصنيف الائتماني تطبيقها والاحتكام إليها[9].

المحور الثاني: الجودة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية وعناصرها

نظام الجودة الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية وللمؤسسات المالية ككل هي امتلاك المؤسسات الملية لمستندات تعكس معايير الجودة، وأن المؤسسة تطبق ما تتضمنه هذه المستندات مع استمرارية المتابعة الدائمة

أولا- مفهوم الجودة الشرعية:

يرجع مفهوم الجودة Quality إلى الكلمة اللاتينية Qualitas التي تعني طبيعة الشخص أو الشيء، وكانت تعني قديما الدقة والإتقان[10].

كما تعني الجودة في المفهوم الإداري "الصفة الكاملة للعنصر الذي يحمل القدرة على إشباع الحاجات سواء الضمنية أو المصرح بها، والعنصر هو المنتج أو الخدمة أو العملية أو النشاط أو الشخص المركب من ذلك كله.[11]

والجودة الشرعية مفهوم مستحدث في المؤسسات المالية الإسلامية" يعني صفة العنصر القادر على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والعنصر هو المنتج أو الخدمة أو ذلك النشاط كله".

وعليه الجودة الشرعية ليست عملا مكررا لعمل الهيئة الشرعية أو التدقيق الشرعي وما ينتج عنه من تقرير يوضح مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية،والفرق بين الأمرين ، يتبين أن تمتع المؤسسة أو المنتج بالجودة الشرعية يعني وجود عناصر موضوعية تمنح المؤسسة أو المنتج القدرة على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في التطبيق المستقبلي،أما التدقيق الشرعي فيعني فحص مدى التزام المؤسسة أو المنتج بأحكام الشريعة الإسلامية في ما تم تنفيذه من أعمال سابقة لتاريخ الفحص.

فالجودة الشرعية كسياسة تعني أمرين: من حيث كونها شرعية يقصد بها: مطابقة الأداء لمقتضى الفتوى المعتبرة، ومن حيث الجودة يقصد بها: دوام إتقان العمل بالفتوى المعتبرة بصفة متواصلة. ومن حيث السياسة يقصد بها: اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان دوام الإتقان للعمل المطابق لمقتضى الفتوى. وبناءً على ما تقدم يكون تعريف سياسة الجودة الشرعية هو: تدبير أمر دوام مطابقة العمل بالفتوى المعتبرة لمقتضى الفتوى بإتقان[12].

هذا ويري الدكتور "عبد الباري مشعل" مدير عام شركة رقابة للاستشارات بأن التصنيف الشرعي يختلف عن ما يسمى بنظام الجودة الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية[13].

ثانيا- عناصر الجودة الشرعية:

من خلال المفاهيم السابقة فإن الجودة الشرعية تتوفر على العناصر الآتية[14]:

1- الإجازة الشرعية المهنية:

وهي الفتوى بإجازة المنتج بجميع وثائقه من عقود واتفاقيات ونماذج وملاحق وغيرها، والجودة فيها تعتمد على مدى اعتبار جهة الفتوى والفريق المساند لجهة الفتوى والوضوح في طريقة النظر ومراحل الوصول لحكم المنتج وكيفية إصدار الفتوى وصياغتها، وكيفية تبليغ الجهات المعنية بها والإفصاح عنها، وجميع ذلك يجب أن يسبق تطبيق المنتج، ويمثل مرحلة إجازة المنتج بفتوى معتبرة من حيث المصدر ومنهجية النظر وإجراءات الإجازة والصياغة.

2- إلزامية المطابقة الشرعية:

وهي لزوم الأداء الصحيح لمقتضى الفتوى، والجودة فيه تعتمد على وضوح الإجراءات ودقة الآليات ومستوى ثقافة الالتزام الشرعي بمقتضى الفتوى، وتدريب العاملين على جميع ذلك، والمتابعة والتدقيق الداخلي والخارجي لضمان حسن الأداء وصحته، وكون الفتوى إلزامية يعني أن تنص الأنظمة المرعية على أن الفتوى إلزامية لا يصح التنصل منها، وأن يحاسب الموظف على مخالفتها مثل مخالفته لأي نظام آخر ملزم.

3- الرقابة الرسمية: وهي الرقابة التي تقوم بها جهات الفتوى الرسمية وجهات الرقابة الحكومية سواء منها السابقة لغرض إجازة المنتج، أو اللاحقة لغرض التأكد من مطابقة الأداء لمقتضى الفتوى، والرقابة اللاحقة للجهات الرقابية الحكومية على صحة الأداء[15]،وجودتها تعتمد على استخدام معايير واضحة للعمل تكون محل اتفاق، ثم العمل بموجب نتيجة المراقبة من حيث:

- إلغاء إجازة المنتج غير المطابق للفتوى أو المنع من العمل بالفتوى غير المجازة وتطبيق عقوبات نظامية على المخالف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الرقابة القضائية وجودتها تكون في إتاحة الفرصة لمن وقعت عليه عقوبة على سبيل القرار الإداري بالتظلم لدى المحاكم الإدارية.

- استبعاد أرباح العمليات الباطلة إلى حساب التطهير أو إعادتها إلى من أُخذت منه بغير حق بحسب نوع الإبطال.

- التوصية بمحاسبة المخالف للفتوى حسب نوع المخالفة.

لأجل ذلك فإن الجهات الرقابية مسؤولة عن إلزام الجهات المعنية بتدريب الموظفين وتوعيتهم بالقرار والفتوى الشرعية وإجراءات التطبيق الصحيح وتثقيفهم لفهم التطبيق الصحيح والتدرب عليه.

ثالثا- الجودة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية:

أصبح من المؤكد أن الجودة الشرعية طبقا لوكالات التصنيف الإسلامية لا تهدف إلى إبداء رأي شرعي في المنتجات المالية الإسلامية أو التعليق على هيئات الرقابة الشرعية،للمؤسسات المالية الإسلامية،كما أن الجودة الشرعية طبقا لبحث الدكتور محمد علي القرى المقدم إلى المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية "لا تعني تقويما لأراء الهيئات الشرعية أو قراراتها بشأن المنتجات المعتمدة من قبلها طبقا لوجهة نظر الهيئة الشرعية لمجلس الجودة الشرعية" .

ومن باب أولى فإن الجودة الشرعية لا تعني تقييم التزام الشرعي للمؤسسة الذي هو من مهام الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعية، فإن كان الأمر كذلك فهل يتصور تصنيف المؤسسات على أساس الجودة الشرعية؟الذي يتصور أن شهادة الجودة الشرعية إما أن تمنح للمؤسسة أو لا تمنح، فالمؤسسة تتأهل على يد جهة استشارية للحصول على شهادة الجودة الشرعية وللتأكد من وجود المتطلبات طبقا لمعايير الجودة الشرعية، فإن المؤسسة تمنح الشهادة وتصنيف المؤسسة على مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية تصنيف مختلف عن الجودة، ويستند إلى تقارير الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لأن الأصل في هذا التقرير أن تتضمن رأي الهيئة في مدى الالتزام، وهذا ويرى الدكتور"عبد الباري مشعل" يمكن أن يكون نظيفا متحفظا أو سلبيا ويمكن أن يكون التقرير من غير رأي في حال امتناع الهيئة عن إبداء رأي[16].

المحور الثالث: تصنيف الجودة الشرعية في المصارف الإسلامية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

عبر مسيرة العمل المصرفي الإسلامي ظهرت مؤسسات معنية بتصنيف المنتجات المالية الإسلامية، بحيث بما يضفي صفة الشرعية على هذه المنتجات، خاصة في ظل التحديات التي تعرفها المصرفية الإسلامية في جانب التزامها بقرارات الهيئات الشرعية والمدققين الشرعيين.

أولا- التصنيف الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وخدماتها:

إن وجود وكالات التصنيف الائتماني العالمية على غرار وكالة (موديز) و(ستاندر اند بورز) تصطدم بواقع العمل المصرفي الإسلامي وذلك بالنظر إلى طبيعة المنتجات المصرفية الإسلامية، ومن ثم فوكالات التصنيف التقليدي لا تراعي الجوانب الشرعية لهذه المنتجات، الأمر الذي أدى إلى استحداث وكالات للتصنيف تتوافق وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي

1- نشأة الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف:

تعد وكالة التصنيف الدولية الإسلامية (IIRA)* أول مؤسسات التصنيف الإسلامية أنشأت في عام 2006 اتخذت من البحرين مقرا لها، وقام بتأسيسها عدد من البنوك الإسلامية ومؤسسات التصنيف الائتماني بقيادة "البنك الإسلامي للتنمية"، هدفها خدمة القطاع المالي والمصرفي الإسلامي عبر توفير تقويم مستقل عن فعاليات ومنتجات هذا القطاع لمصلحة المستثمرين من جهات وأفراد .

تأسست الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف كشركة مساهمة مقرها البحرين، برأسمال، مصرح قدره 10 ملايين دولار بدعوة من البنك الإسلامي للتنمية في المنامة عام 2000، حصلت على رخصة من البنك المركزي البحريني للعمل كمؤسسة خارجية لتقييم الائتمان، ومن مبادئها الأساسية الشفافية، الجودة والنزاهة والاستقلالية.

تعتبر الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وكالة متخصصة في تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتحديد مدى اعتمادها على مؤسسات مالية دولية تقليدية، لذلك يعتبر دورها مكملا للأنشطة المالية الإسلامية لأنها تهتم بتقييم المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها.

أنشئت الوكالة للقيام بأعمال البحوث والتحليل والتقييم المتعلقة بالأسهم والأوراق المالية، والصكوك للسلطات الحكومية أو نيابة عنها أو للشركات المسجلة في البحرين أو خارجها، لإتاحة استخدامها من قبل أي شخص أو كيان بما في ذلك المستثمرين وشركات التأمين ،والوكالات الحكومية، والبنوك والمؤسسات المالية والوكالات الدولية والباحثين وغيرهم.

2- التصنيفات التي تقدمها الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف:

تقدم الوكالة الإسلامية للتصنيف نوعين من التصنيف وهما التصنيف الائتماني، والتصنيف الشرعي[17]:

2-1- تصنيف ائتماني: لإيضاح مدى القوة والملاءة المالية للمصرف الإسلامي ومنتجاته.

وهناك عدد من المعايير التي تعتمدها الوكالة في هذا لتصنيف تختلف عن المعايير المعتمدة لدى وكالة التصنيف التقليدية، وقد أكد ذلك الرئيس التنفيذي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف جمال عباس زايدي[18]: هناك عدد من العناصر التي يتم تقييمها وهي الإدارة، فتنظر الوكالة إلى جودة الإدارة وتعني الملاك، مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وتنظر إلى الخبراء وأدائهم، وأهمية هذا العنصر تكمن في انه في حال كون الإدارة سيئة فإن أداء المؤسسة سيكون سيئا في حال الأزمات .

ويتم تقييم عنصر تكنولوجيا المعلومات ومصادرها ويتم النظر إلى نوع التكنولوجيا وحداثتها فهي تزود المؤسسة بميزة تنافسية، والعنصر الثالث الذي يتم تقييمه هو مصادر التمويل ،وتقييم مدى قدرة الشركة على الاقتراض في وقت الصعوبات،و أيضا تقييم جودة الأصول فتنظر إلى جانب المطلوبات إلى القروض التي تقدمها،وحجم العائد على القروض،إضافة إلى رأس المال لاستمرارية أعمال المؤسسة .

وتجدر الإشارة إلى أنه في مجال تقييم الوضع الائتماني لا يوجد فرق بين شركة إسلامية وأخرى غير إسلامية، فالاختلاف الوحيد هو طريقة الحصول على التمويل، فالشركات التقليدية تقترض على أساس معدلات الفائدة بنما تقترض المؤسسات الإسلامية على أساس المرابحة.

2-2- التصنيف الشرعي: لإيضاح مدى موافقة المصرف الإسلامي ومنتجاته للمتطلبات الشرعية والتزامه بتوجيهات هيئته الشرعية[19]، والوكالة في هذا المجال متميزة عن الوكالات الأخرى وهي تصنيف جودة تطبيق الشريعة، إضافة على خدمة التصنيف الائتماني، وهما خدمتان منفصلتان فتحت تصنيف تطبيق الشريعة ،تقيم الوكالة مستوى تماشي المؤسسة الإسلامية مع مبادئ وإجراءات الشريعة، والمعايير التي تعتمدها تختلف كليا عن تلك التي تستخدمها للتصنيف الائتماني .

ونبدأها بمجلس اللجنة الشرعية ومدى شهرته، ومعرفته في القضايا الشرعية وفي المالية والأعمال، وكذلك عدد اللقاءات التي يعقدها وأجندة أعماله، وعمق النقاشات ومدتها، فالمعروف أن دليل المؤسسة الاسترشادي بكامله تضعه هذه اللجنة الشرعية، كما تنظر الوكالة إلى تقييم المنتجات وشفافية الإعلان عنها (المنتجات والخدمات) التي تقدمها، وبعدها يخضع التقييم إلى نظام التقييم بالنقاط، وبعده يمنح التصنيف[20].

ليس من مهام التصنيف الشرعي طبقا للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف بيان الحكم الشرعي للمنتجات المالية الإسلامية، ولا التعقيب على قرارات الهيئات الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية والاستدراك على الفتاوى الصادرة منها، لأن التصنيف الشرعي مقتصر على تلك المؤسسات والمنتجات التي تشرف على أعمالها هيئة شرعية هي محل ثقة المؤسسة ملاكا وإدارة وعملاء، وتعتمد منهجية التصنيف لدى الوكالة على جميع العناصر المهمة التي تكون في مجملها فكرة واضحة على تقييم الانضباط الشرعي في عمل المؤسسة المالية أو النوعية الشرعية للصكوك، والمنتجات المالية ، ويقوم ذلك التقويم على سلم يتكون من 1000 نقطة، تجمع مكوناته من لجنة التقويم بتعبئة الجداول المتضمنة للمعلومات ذات العلاقة للوصول إلى درجة تعبر عن موضع المؤسسة محل التقويم أو المنتج

الحالي مقارنة بغيره من المؤسسات والمنتجات، ومكونات ذلك الجدول هي عناصر موضوعية في الجملة إلا انه يبقى للجنة التقويم حكم تقريري (يسار إليه في النظام بالتقويم الاعتباري) على جوانب عمل المؤسسة.

وتجري عملية التقويم بطلب من المؤسسة ذات العلاقة وتتم بالتعاون معها وهي لا تعلن إلا بعد موافقتها على نتيجة التصنيف مع منح المؤسسة الفرصة الكافية للتعقيب على ما توصلت إليه اللجنة[21].

ورغم ذلك فإن الممارسة العملية للوكالة تركز على التصنيف الشرعي للمؤسسات ولم تصل بعد في أطروحاتها إلى التصنيف الشرعي للمنتجات، فالجودة الشرعية هو المصطلح المستخدم لدى الوكالة والواقع أن هذا المصطلح موهم لتداخله مع مفهوم الجودة الإدارية المستقر والذي تمنح طبقا له شهادات الجودة الإيزو.

ويلاحظ أن المعايير المستخدمة لدى الوكالة للتصنيف وهي من نوع معايير الجودة سواء على مستوى المؤسسات والمنتجات، ويرى عبد الباري مشعل أنه يتم تحويل فكرة التصنيف لدى الوكالة إلى فكرة شهادة الجودة دون تصنيف بحيث يتم منح الشهادات لمن تتحقق لديه أو فيه المعايير المعتمدة كاملة، فإن لم تتحقق فيه يجري تأهيله ثم يمنح طبقا لهيكلة تضمن الاستقلالية بين جهات وضع المعايير، وجهات التأهيل والتدريب والاختبار، وجهات منح الشهادات[22].

ثانيا- تصنيف الجودة الشرعية في الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

يعتبر تصنيف الجودة الشرعية (أحكام الشريعة الإسلامية) طبقا للوكالة الإسلامية للتصنيف عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى تقيد والتزام المؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك المنتجات المالية مثل الصكوك بمبادئ وأحكام الشريعة.

1- منهج تصنيف الجودة الشرعية:

لإعطاء فكرة عامة على مدى احترام المؤسسات المالية قواعد ومبادئ الشريعة، تعتمد الطريقة المتبعة على مراجعة العناصر التالية[23]:

- تقوم لجنة تصنيف الجودة الشرعية لدى الوكالة بدراسة الهيكل التفصيلي لكل من أصول وخصوم المنتجات والأنظمة للتحقق من مدى تطابقها ومراعاتها لمبادئ الشريعة، وتنطوي الدراسة على مراجعة الإجراءات المتبعة للتحقق من صحة الأنظمة والمنتجات التي تقدمها المؤسسة ،مع دراسة الفتوى التي تعلن بمطابقة المنتجات والأنظمة لمبادئ الشريعة .

- تنتقل لجنة تصنيف الجودة الشرعية التابعة للوكالة لدراسة بعض الاتفاقيات الموقعة، لضمان درجة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في هذه المستندات ويشكل ذلك أساسا للفتوى، كما تقوم أيضا بدراسة نظام الرقابة الداخلية ونظام التدقيق للتأكد من موافقته مع أحكام الشريعة، والتعامل مع حالات عدم الالتزام.

- بالنسبة لحالة وجود فرع إسلامي، أو نافذة إسلامية تقوم لجنة التصنيف الشرعي التابعة للوكالة بدراسة الإجراءات والضوابط الكفيلة بعدم خلط الأموال، وذلك كم خلال الفصل الكامل للأموال و أنشطة التمويل وهو من الأمور المرغوبة فيها

- يتم تقييم الإفصاح عن المعلومات للعملاء والمستثمرين بشأن عمليات المؤسسة وطريقة حساب الربح والخسارة والمشاركة فيها، ونوع الأنشطة التي يتم القيام بها، ويكون لذلك تأثير على تصنيف الجودة الشرعية.

- كما تدرس لجنة تصنيف الجودة الشرعية ما إذا كانت المؤسسة قد تبنت لائحة المبادئ لديها، وأن نصوصها مفهومة من قبل المسؤوليين التنفيذيين في المؤسسة، وما هو النظام المعمول به من اجل ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

- تدرس لجنة التصنيف السياسات والممارسات المحاسبية، وأسلوب عرض البيانات المالية لتقييم مدى تقيدها بالمعايير الشرعية لهيئة معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية، أو المعايير الأخرى مثل المعايير الدولية لإصدار التقارير المالية، طالما لا يوجد تعارض فيما بينها و بين قواعد وأحكام الشريعة.

- كما تقوم لجنة تصنيف الجودة الشرعية التابعة للوكالة بدراسة مدى كفاءة الإدارة والنظم والإجراءات التي تتبعها في استخدام الأموال والسياسات والممارسات لتأمين سلامة الأموال، وذلك من خلال فحص إجراءات الضمان وطرق تقييم المخاطر المتبعة من قبل إدارة المؤسسة .

وتتم عملية تصنيف الجودة الشرعية حسب التسلسل الموضح في المخطط التالي:

جدول رقم (01) يبين خطوات سير عملية تصنيف الجودة الشرعية

الأطراف المعنية بالتصنيف	المراحل	خطوات سير عملية تصنيف الجودة الشرعية
المصدر /العميل	1	يوقع اتفاقية التصنيف الشرعي مع الوكالة
		يقدم المعلومات المبدئية المطلوبة للعميل
الوكالة	2	تبلغ أمانة هيئة الرقابة الشرعية لتشكيل لجنة جودة التصنيف الشرعي
		تقوم بدراسة مبدئية وترسل المعلومات الأولية إلى لجنة تصنيف الجودة الشرعية
لجنة تصيف الجودة الشرعية	3	تقوم بالاتصال بالوكالة لتقديم استبيان تفصيلي إلى المصدر أو العميل
العميل /المصدر	4	يقدم معلومات تفصيلية للرد على الاستبيان التفصيل
الوكالة	5	تحدد مع لجنة تصنيف الجودة الشرعية النقاط الواجب تناولها في مرحلة الدراسة و التدقيق
		تقوم بإجراء تحليل لما قبل اجتماع التدقيق و الدراسة
		تعد تقرير خاص باجتماعات لجنة تصنيف الجودة الشرعية
لجنة التصنيف الشرعي	6	تقرر تصنيف الجودة المبدئي/الأولي و يرسل إلى العميل
العميل	7	يمكن له الاستئناف بالاعتماد على أية حقائق أو معلومات جديدة
لجنة تصنيف الجودة الشرعية	8	تبحث في الاستئناف المقدم من العميل وتصدر قرارها
العميل	9	يوافق على قرار التصنيف ،ويعلن التصنيف للجمهور
الوكالة	10	تعلن الوكالة التصنيف الشرعي لوسائل الإعلان و الجمهور

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر ومعطيات من الوكالة الإسلامية للتصنيف (البحرين)

2- درجات منهج تصنيف الجودة الشرعية:

وفقا لمنهجية الوكالة الإسلامية للتصنيف في تصنيف الجودة الشرعية للمؤسسات والمنتجات الإسلامية، قامت ذات الوكالة بوضع درجات للتصنيف الشرعي تعبر عن مدى التزام المؤسسة بمتطلبات ومعايير الجودة الشرعية،

وهي مبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (02) درجات منهجية تصنيف الجودة الشرعية

(SQR)AAA	وفقا للوكالة الإسلامية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل **AAA (SQR)** تلتزم (يلتزم) بمستوى ممتاز جدا بمعايير ومتطلبات الشريعة طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية المعتمدة من مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة .
(SQR) AA	حسب رأي الوكالة الإسلامية للتصنيف فإن المؤسسة أو الصك بمعدل **AA(SQR)** تلتزم (يلتزم) بمستوى ممتاز بمعايير تصنيف الجودة الشرعية ومتطلباتها طبقا لمنجية تصنيف الجودة الشرعية .
(SQR)A	وفقا للوكالة الإسلامية للتصنيف فإن المؤسسة أو الصك بمعدل **A(SQR)** تلتزم (يلتزم) بمستوى مرتفع جدا بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية، وتعاني (يعاني) من أوجه قليلة جدا من الضعف في مجال الالتزام الشرعي .
(SQR)BBB	وفقا للوكالة الإسلامية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل **BBB(SQR)** تلتزم (يلتزم) بمستوى مرتفع بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية للوكالة، وتعاني (يعاني) من أوجه قليلة من الضعف في بعض مجالات الالتزام الشرعي.
(SQR) BB	حسب الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فإن المؤسسة أو الصك بمعدل **BB (SQR)** تلتزم (يلتزم) بمستوى مرضي بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية، وتعاني (يعاني) من بعض أوجه الضعف في بعض مجالات الالتزام الشرعي.
(SQR) B	أن المؤسسة أو الصك بمعدل **B (SQR)** يلتزم بمستوى مقبول بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقا لمنهجية تصنيف الجودة الشرعية للوكالة، ويعاني من أوجه الضعف في مجالات الالتزام الشرعي

المصدر: الوكالة الإسلامية للتصنيف على الموقع www.iirating.com

يتم القيام بعملية التقييم بناءا على طلب صادر من المؤسسة وبالتعاون معها، ولا يتم الإعلان عن التصنيف قبل مناقشته مع المؤسسة المعنية، حيث يبقى هذا التصنيف ساريا لمدة سنة، على أن يخضع خلالها للمراقبة من قبل الوكالة، ويمكن للوكالة تخفيض هذا التصنيف أو رفع درجته وفق معطيات أو معلومات أو حقائق جديدة، أما إذا قرر المصرف أو المؤسسة المالية عكس ذلك فإن الوكالة تعلن للجميع سحبها للتصنيف.

وتتم عملية تصنيف الجودة الشرعية بوجود الأطراف الآتية :

- **العميل (المصدر):** وهو الطرف الطالب للتصنيف، المصدر لوثيقة طلب التصنيف الشرعي (الجودة الشرعية) و تكون هيئة أو مؤسسة مالية أو مصرفية.

- **وكالة التصنيف:**ونقصد بها هنا الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، والتي تقوم بتصنيف المؤسسات المالية المصرفية بناءا على طلب الطرف الأول من العملية، ويتم منح درجة الجودة الشرعية بناءا على المعلومات المقدمة إليها من طرف العميل (المصدر).

_ **لجنة تصنيف الجودة الشرعية:** وتمثل الطرف الثالث من العملية، وتضم متخصصون يعملون تحت إشراف مجلس مكون من مجموعة من كبار الفقهاء (علماء في القفه الإسلامي) ويتم اختيارهم على أساس التنويع الجغرافي، والخبرة في مجال التمويل الإسلامي .

ثالثا- نماذج عن تصنيف الجودة الشرعية للبنوك الإسلامية من طرف الوكالة الإسلامية للتصنيف:

قامت الوكالة الإسلامية في إطار عملها ضمن تصنيف الجودة الشرعية، بمنح شهادات أو تصنيف الجودة لعدد من المؤسسات والبنوك الإسلامية ومن بينها ما يلي:

1 – تصنيف الجودة الشرعية في بنك داود الإسلامي من طرف الوكالة الإسلامية للتصنيف:

بدأ بنك داوود الإسلامي عمله في أبريل 2007 مع رؤية لتقديم حلول مالية إسلامية شرعية لجميع القطاعات عبر نشر الوعي بقطاع العمل الإسلامي، قامت الوكالة الإسلامية للتصنيف بمنح درجة تصنيف AA(SQR) إلى هذا البنك، وذلك استنادا إلى حقيقة وجود نظام رقابة شرعي فعال يتكون من هيئة للرقابة الشرعية يرأسها المفتي منيب الرحمن[24]، وتتكون الهيئة أيضا من عضوين لديهم كفاءة ومؤهلات دراسية عالية.

أقر بنك داوود الإسلامي لائحة داخلية للإجراءات ولائحة الشرعية للالتزام ولائحة التدقيق والمراقبة،يحتفظ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بعلاقة متينة مع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين للبنك، حيث أن عمليات البنك في تطور وزيادة مستمرين فإن الوكالة تنصح بإنشاء قسم مستقل للتدقيق الشرعي، يعمل به موظفين مؤهلين وحصر مهام أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للرقابة فقط.

ينظم بنك داوود الإسلامي أيضا برنامج تدريبي رسمي لجميع الموظفين الجدد والحاليين ويشارك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في هذه البرامج، وتعتقد الوكالة أن برامج التدريب فعالة ويعكس التزام الإدارة نحو هذا الجانب المهم من تنمية الموارد البشرية وتوصي الوكالة بإعطاء هيئة الرقابة الشرعية دور في توظيف الموظفين ولا سيما على المستويات العليا.

في حين أن البنك لدية نسبة معقولة من تمويل المشاركة النوع المفضل للتمويل، إلا أن الوكالة توصي باعتماد سياسة مكتوبة في هذا الجانب.

2 – الجودة الشرعية لشركة تكافل ماليزيا من منظور الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف:

قامت الوكالة الإسلامية للتصنيف بمنح تصنيف الجودة الشرعية لشركة تكافل ماليزيا بدرجة AA(SQR)، ويعكس هذا التصنيف رأي الوكالة في أن الشركة تلتزم بمستوى ممتاز بمعايير الجودة الشرعية ومتطلباتها طبقا للمنهجية المعتمدة من مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة.

وعلى الرغم من تعرض الشركة للصعوبات الناجمة عن التغيرات في البيئة العملية نتيجة فتح المنافسة في سوق تكافل المحلية، إلا أن هذا التصنيف جاء ليؤكد مدى التزام الشركة الوثيق بالمعايير الشرعية في عملياتها التجارية.

وتمتلك تكافل ماليزيا إطارا مميزا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية من علماء الشريعة كأعضاء في المجلس الشرعي للشركة، وقد اتسمت العلاقة بين المجلس الشرعي وإدارة الشركة على جميع المستويات بالقوة والاحترام المتبادل مما انعكس بشكل إيجابي على درجة تصنيف الجودة الشرعية .

إن اتخاذ الشركة للمعايير الشرعية والالتزام بها، لا يقتصر على تسطيرها في بيانات الرؤية والأهداف المستقبلية، بل هو واضح لكل من يراقب العمليات اليومية للشركة.

ولدى الشركة منظومة متكاملة وخاصة من القوانين والإرشادات، تشمل جميع المستويات العملية والتشغيلية بما فيها عمليات التامين، الموارد البشرية، التسويق والدعاية، ويمثل هذا التصنيف الممنوح للشركة تأكيدا على مدى التزامها بمعايير الشرعية في جميع العمليات والإجراءات التجارية .

3 - تصنيف الجودة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني من طرف الوكالة الإسلامية للتصنيف:

البنك الإسلامي الأردني يعتبر أكبر بنك إسلامي وثالث اكبر بنك مصرفي في الأردن ساهم في تطبيق وتطوير التمويل الإسلامي مع الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث عكفت الوكالة الإسلامية للتصنيف على تصنيف الجودة الشرعية بهذا البنك، حيث منحت الوكالة البنك درجة التصنيف AA(SQR) ومرد ذلك هو امتثال البنك بأعلى معايير الالتزام الشرعي في معاملاته وتمويلاته ووجود هيئة رقابة شرعية لديه، فضلا عن التزامه بمبادئ الحوكمة المؤسسية (الوكالة الإسلامية IIRA تثبت التصنيف الائتماني والجودة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني 2015)، وهو الأمر الذي يعني أن البنك أستوفى معايير الجودة الشرعية وفقا لما هو المعتمدة من قبل مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة الإسلامية للتصنيف.

وفي هذا الإطار استندت الوكالة الإسلامية في عملية تصنيف البنك الإسلامي الأردني إلى حقيقة مفادها وجود هيئة رقابة شرعية بالبنك، تخضع أنشطتها إلى دليل الحاكمية للبنك، وتهتم هذه الهيئة بقضايا ذات صلة بعمليات البنك ومراجعة تقارير العمليات والتدقيق الشرعية،كما تقوم بإصدار الفتاوى اللازمة للبنك، فضلا عن امتلاك هذا الأخير دائرة تدقيق شرعية داخلية قوية، تخضع هذه الدائرة إلى دليل إجراءات العمل، وإجراءات المراجعة الشرعية.

وعقب هذا التصنيف يرى (موسى شحادة) نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك الإسلامي الأردني أن التصنيف الصادر عن الوكالة الإسلامية للتصنيف يؤكد سلامة الإستراتيجيات المتبعة من طرف البنك الإسلامي الأردني للمحافظة على مكانته في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

رابعا- الدور المستقبلي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف:

بالنظر إلى الزخم الذي شهدته المصرفية الإسلامية والقبول الذي تجاوز الحدود الجغرافية للدول الإسلامية، وبالنظر إلى ما توافر لدى المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية من معايير تجمع بين الحسنيين، القالب الإسلامي أو الشرعي لها، والاعتراف الدولي بها من طرف الهيئات المعنية، فإن الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ينتظر منها العديد من الأدوار في المستقبل ما يلي:

- اعتماد أسس موضوعية ومهنية تقوم عليها عملية التصنيف ومنح الشهادات والرسوم المطلوبة .
- اعتماد برامج متكاملة لتقديم خدمات التأهيل للمنتجات المالية الإسلامية طبقا للمعايير المعتمدة.
- استهداف الاتصال المباشر بالهيئات الشرعية والقيادات التنفيذية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- تعزيز العلاقات بمجلس الخدمات المالية الإسلامية والهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف وإيجاد نوع من التنسيق الفعال بين هذه المؤسسات ،بما يؤدي إلى تكوين مرجعية موحدة تجمع هذه المؤسسات بما لا يؤدي إلى تشتت تعاملاتها وتعدد التزاماتها .
- دعم التطور على مستوى منظمة التعاون الإسلامي من خلال إدخال معايير دولية جديدة أو تبني الموجود منها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والتوصية بتبني هذه المعايير.

- محاولة تصميم دليل المنتجات المالية الإسلامية الذي يهدف إلى تصنيف تلك المنتجات بحسب طبيعتها، ونوعية الحاجات التي تلبيها والجهات التي تطرحها والخصائص والمزايا التي تتمتع بها وسيمكن هذا الدليل من التعرف بسهولة وبشكل دقيق على التشكيلة الواسعة المتنوعة من المتوافرة بالإضافة إلى تصنيفها الشرعي من قبل الوكالة.

- تقديم إجازة المصنف المالي الإسلامي بالتشارك مع المؤسسات الدولية.

- تشجيع التصنيف من خلال الاستشارة والتدريب وحلقات البحث والدوريات والنشرات والتقارير والأبحاث والترخيص لأصحاب التخصص.

خاتمة:

لقد كان لانتشار العمل المصرفي الإسلامي دافعا لوجود نظام تصنيف شرعي يسعى إلى تحقيق الهوية الإسلامية للمؤسسات والمنتجات المالية المطابقة للشريعة مع عدم إغفال الجانب الائتماني، فظهرت بذلك مؤسسات معنية بتصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية، ومدى حاجة تلك الصناعة إلى الجودة والإتقان والالتزام الشرعي في الأسس الشرعية والممارسات والتطبيقات العملية في الوقت نفسه، ومن بين هذه المؤسسات الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف؛ والتي كان من مهامها الوصول لتصنيف دقيق يضمن للمؤسسات المالية الإسلامية تعزيز أدائها.

نتائج البحث:

- التصنيف الشرعي هو عملية غرضها توفير المعلومات والتقويم المستقل للانضباط الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية أو التي تقدم خدمات مصرفية ومالية إسلامية والأوراق المالية التي تتداول في الأسواق كالصكوك؛

- التصنيف الشرعي الغاية منه إبراز مدى موافقة المصرف الإسلامي أو منتجاته للمتطلبات الشرعية، والتزامه بتوجيهات هيئته الشرعية؛

- التصنيف الشرعي مطلبا ضروريا لكل المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيقه بهدف توفير المعلومات والتقييم المستقل للملاءة المالية وحسن الأداء الفني فضلا عن الانضباط الشرعي؛

- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف من بين أهم الجهات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية والتي لا تزال في بداية عملها، إلا أنه بالرغم من اهتمام هذه الوكالة بتصنيف المنتجات المالية الإسلامية إلا أن الممارسة العملية تركز على التصنيف الشرعي للمؤسسات ولم تصل بعد في طروحاتها إلى التصنيف الشرعي للمنتجات؛

الهوامش:

[1] عبد الستار بوغدة، تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية، 3و4 /2004/10، البحرين، ص02.

[2] عبد الباري مشعل، سبل دعم جهود المؤسسات المعنية بالتصنيف للمؤسسات المالية الإسلامية ، مؤتمر المصارف الإسلامية ، الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيرية، دبي، المنظم خلال الفترة: 31 ماي 2009 – 02 جوان 2009، ص05 .

[3] عبد الستار أبو غدة، تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة، مرجع سبق ذكره، ص02.

[4] عبد الستار أبو غدة، تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص04.

[5] عبد الباري مشعل، سبل دعم جهود المؤسسات المعنية بالتصنيف للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 22-24.

[6] شركة الفاروق للمطابقة والتصنيف الإسلامي، مفهوم عمل شركات التصنيف على موقعها الالكتروني:
http://www.alfaroqrating.com/comapt.html، أطلع عليه بتاريخ2015/11/24

[7] المجلة المصرفية الإسلامية، التصنيف الائتماني للبنوك الإسلامية...أين المعايير الإسلامية؟ العدد 11 بتاريخ 2016/11/22 .

[8] مداني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جوان 2013 ، ص60 .

[9] لاحم الناصر، التصنيف الائتماني والخلاف الفقهي حول الصكوك، جريدة العرب الدولية، العدد 10647 بتاريخ 2014/01/22 .

[10] مأمون الدرادكة، طارق الشلبي، الجودة في المنظمات الحديثة، دار صفاء للنشر، القاهرة، 2002، ص15

[11] عبد الباري مشعل، رؤية مستقبلية لنظم ومعايير الجودة الشرعية وتصنيفها وآليات تطبيقها في المؤسسات المالية، المؤتمر الدولي الثامن للمؤسسات المالية، مستقبل الصناعة المالية الإسلامية، 2008، ص 3

[12] عبد العزيز بن سطام بن عبد العزيز أل سعود، سياسات الجودة الشرعية في المصرفية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، من على الموقع: _www.aluka net /sharia/d30723 أطلع عليه بتاريخ17 /02 /2017.

[13] عبد الباري مشعل، التصنيف الشرعي، من على الموقع الالكتروني: raqaba.co.uk/ content، أطلع عليه بتاريخ: 2016/02/12

[14] عبد العزيز بن سطام بن عبد العزيز، مرجع سابق

[15] الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، منهجية تصنيف الجودة الشرعية، على الموقع:htt://www .iirating .com/metodologies/sharia – mihed أطلع عليه بتاريخ 22 /08 /2016

[16] عبد الباري مشعل، رؤية مستقبلية لنظم ومعايير الجودة الشرعية وتصنيفها، مرجع سبق ذكره، ص- ص6-7

* IIRA : Islamic Internationel Rating Ajency

[17] عبد الباري مشعل، رؤية مستقبلية لنظم ومعايير الجودة الشرعية وتصنيفها، مرجع سبق ذكره، ص9

[18] جمال زايدي، الرئيس التنفيذي للوكالة، الوكالة الإسلامية الدولية تترقب إعتماديتها من المركزي، من على الموقع www.iirating.com، اطلع عليه بتاريخ2013/12/30

[19] عبد الباري مشعل، رؤية مستقبلية لنظم ومعايير الجودة الشرعية وتصنيفها، مرجع سبق ذكره، ص9

[20] جمال زايدي، الرئيس التنفيذي للوكالة، نفس المرجع السابق

[21] الوكالة الإسلامية للتصنيف، مرجع سابق

[22] عبد الباري مشعل، رؤية مستقبلية لنظم ومعايير الجودة الشرعية وتصنيفها، مرجع سبق ذكره، ص10.

[23] منهجية الوكالة في تصنيف الجودة الشرعية، مرجع سابق

[24] منيب الرحمن وهو شخصية دينية معتبره ومعروفة لديه خبره أكثر من أربعين سنه في الإفتاء وقد أنهى دراساته العليا في التفسير والفقه واللغة العربية وعدد من المواد في الصيرفة الإسلامية

* تسجيل كافة العمليات الخاصة بالمشاركة، والمشاريع الممولة عن طريق المشاركة، طريقة تنفيذ كل عمليات المشاركة.